ملف

التشريعية فهي تستحوذ على قسم من الراي العام غير الواعي . ففي داخل اميركا يتولى ما يقارب العدة مئات من المنظمات الكبيرة والصغيرة اليمينية المتطرفة مثل منظمات العسكريين القدامى « والفتيات الاميركيات » ومجموعة « جان برح » الدعاية لاراء المجمع وتشير سجلات الذين يتلقون المعلومات من المركز الاعلامي للجيش الى ١٧٠٠ جريده ، ٨٣٠٠ مجلة ، ٢٧٠٠ محطة اذاعة و ٥٥٠ محطة تلفزيون .

واضافة الى كل ذلك يلعب القادة الرئيسيون للنقابات العمالية دورا اساسيا في هذا المجال . فمثلا يعتبر جورج ميني قائد اكبر اتحاد لنقابات عمال اميركا الذي يضم بين صفوفه عدة ملايين من الاعضاء « ا ، اف ، ال ، س ، اي ،او » الحرب الفيتنامية حربا مقدسة ولا يزال يبدي امتعاضه من اختتام الحرب ، ويعتبر هو وامثاله استمرار الحرب في صالح الطبقة العاملة اذ ان انتهاءها كما يزعمون يؤدي الى كساد الانتاج وفقدان العمال لاعمالهم وكان هذه

المصانع لا تستطيع ان تنتج شيئا غير قاذفات القنابل والنابالم لكن واقع الاوضاع الاقتصادية قد زرع الوعي في صفوف اوساط واسعه من العمال ومن هنا فان اعداد العمال الذين انضموا الى حملات معاداة الحرب في الفترة الواقعة بين السنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ كانت كبيرة ومتزايدة وكشف السناتور فولبرايت في آب (اغسطس) ١٩٦٩ بان جورج ميني قد تسلم ما يزيد على الـ ٣٣ مليون دولار كرشوة له ولنقابته لقاء الدفاع عن الحرب الفيتنامية . ويشارك في الجريمة مع المجمع عدد كبير من الجامعات لها مكانتها العلمية كجامعات هارفارد (ام اي اي) ستانفورد راجستر ، وجامعات بيركلي ، وبنسلفانيا ، وشيكاغو ، وما يزيد عن ٤٠٠ جامعة ومؤسسة بحث عليا . وتقوم هذه الجامعات والمعاهد باجراء البحوث لصالح البنتاغون لقاء ما يتسلمونه من مبالغ وتشمل هذه البحوث حقول الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا ، وعلم النفس وحتى مجالات ذات صفة عسكرية بحتة .

كما ان تعيين اساتذة الجامعات في المناصب الحساسة في وزارة الدفاع وعلى العكس ادخال الجنرالات المتقاعدون في هيئات امناء الجامعات وحتى ضمن الكوادر التدريسية فيها اساليب اخرى مؤثرة بجانب المال ، في جر المؤسسات ــ مؤسسات البحث ــ هذه نحو خدمة اهداف المجمع العسكري الصناعي .

ومع ذلك فانه يجب الاشارة بصدد الجامعات الى ان هذه العلاقة لم تجعل من الجامعات آلة في يد المجمع على وجه الحصر بل ان للاحتكارات الاخرى نفوذها ايضا وتحدد الاتجاه الاساسي لجامعة ما على العموم القوى التي تؤلف افراد هذه الجامعات لذا فلا يمكن قطعا وضع مؤسسة (ران للبحوث « التي تقع جميع امكانياتها تحت تصرف هذا المجمع مع نيو سكول فورستيال ريسيرج » معا في مصاف واحد) .

بديهي ان سياسة صانعي بضائع الموت لا يمكن ان تقدم لشعوب العالم بما فيها الشعب الاميركي ايضا سوى الموت والدمار وتبريرا لهذه السياسة يسعرون هيستريا العداء للشيوعية بشدة على المستوى الوطني والدولي لكن بشكل اظهار هذا المحتوى المعادي للشيوعية يتغير تبعا لمقتضيات المصالح الداخلية والخارجية وكيفية صياغة السياسة الدفاعية لاميركا .

ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية كان شكل هذه السياسة يتسم « الحرب المانعة » التي تعني بالهجوم على الاتحاد السوفياتي وتدميره بالاسلحة الثورية منعا لانتشار الشيوعية ، ومع ان وصول الاتحاد السوفياتي الى سر القنبلة الذرية في سنة ١٩٤٩ خفف من هذا الخطر فان الوثيقة المرقمة (٦٨ ان ــ اس ــ سي) قد كشفت دور الطبقة الحاكمة في نفس السنة في جر البلاد الى اي طريق يشاؤون ورفع ميزانية التسلح الى الحد الذي يتصورون .

استندت سياسة المجمع بعد الحرب الكورية الى مبدا « الضربات الكبرى » ثم « الحرب المحدودة » و « السياسة

المرنة » وبجانب ذلك ، « تصفى الحرب » واخيرا (مبدا نيكسن) (ومبدا كوام) . وبقي الهدف من كل هذه الميادين هو حفظ حقوق اميركا على العالم كله ، لكن الكلمات المعبرة وطريقة التنفيذ تغيرت تبعا لمقتضيات الظروف الداخلية والخارجية ، ولا غرابة في ان نجد الان ما يقارب الـ (٤٠٠) قاعدة كبيرة و (٣٠٠٠) قاعدة صغيرة من القواعد العسكرية الاميركية منتشرة في جميع انحاء العالم ومنهمكة ــ جنبا الى جنب مع سياسة التعايش السلمي بترقيع واصلاح شؤون السلام !

وبالرغم من كل ذلك ، هناك نقطة هامة يجب عدم اسقاطها من الحساب : صحيح ان قوة هذا المجمع تسير سيرا تصاعديا مدهشا (يعمل في مؤسساته حاليا ٢١٪ من مجموع العمال والموظفين الاميركان) وان هناك احتمالا كبيرا في ان تسيطر العسكريتاريا المطلقة والفاشية على اميركا في يوم من الايام . لكن هذا المسار الصاعد لم يكن في حالة استمرار متناغم ومنسجم على الدوام ومن دون الاصطدام بعراقيل ومنافسين سواء على المستوى الخارجي او الداخلي ... ولكي تتوضح المسالة بشكل اكثر ، لا بد من ذكر بعض التفاصيل :

هل هناك حدود تفصل هذه الاحتكارات عن بعضها ؟

عندما نتحدث عن الاحتكارات وتصنيفها واساليب عملها، يجب ان نأخذ بالحسبان النقاط التالية :

اولا : ليست هناك حدود فاصلة او دقيقة تميز هذا التقسيم ، وباستثناء بعض الحالات الخاصة ، لا تقع شركة او مؤسسة او جامعة على وجه الحصر تحت سيطرة احتكار واحد .. وقد يصبح هذا القول حتى بخصوص راسمالي واحد ايضا . فمثلا لو اخذنا روكفلر ، نراه انه قد يمول مختلف فروع الصناعة ، ونفس الشيء يقال حول راسماليين كبار اخرين مثل كني وهيوز وغيرهما .

من وجهة نظر الراسمال او احد اعضاء مجلس ادارة شركة ما ، تكمن الاهمية في محصلة عمل القوى الموجودة ، ليس هذه القوى وحدها . فراسمالي مثل روكفلر عندما يستخدم رساميله في فروع مختلفة ، فانه يسلك سبيلا ــ عند اتخاذ القرارات ــ بحيث انه اذا تضرر في مجال ما ، ربح في مجال اخر اضعاف ذلك الضرر . ولهذا لو اخذت بنظر الاعتبار وحدة اقتصادية معينة لحقته الخسائر فيها ، فان التساؤلات قد تثار حول « تعمده » في الحاق « الضرر » بنفسه لكننا يجب ان نعلم ان مصالحه لا تنحصر في هذه الوحدة فقط ، وهكذا نرى احتكارات كبيرة استخدمت رساميلها في القسمين العسكري وغير العسكري من الصناعة ، ومن ابرز ممثلي هذه الفئة شركة كريسلر .

واضافة لما تقدم ، هناك عدد كبير من الاحتكارات غير العسكرية تنتفع من وراء عقد الاتفاقيات العسكرية صغيرة الحجم ، وهذه نفس السياسة التي جربناها مثلا بخصوص الجامعات ، فمسح الزبدة «على وجه الرغيف» تقليد اميركي عريق ، لكن المهم في الامر هو اي من الوجهين سيصيبه حصة الاسد من الزبدة !

وعلاوة على ذلك ، برزت في الستينات ظاهرة فريدة من نوعها ، هي ظاهرة (التكتل) ، والتكتل هو تجمع احتكارات يخترق بقوة من حيث النشاط والاسلوب الحدود التقليدية الواسعة للاحتكارات . قلنا فيما سبق ان الاحتكارات تخترق الحدود عند اللزوم ، ومع ذلك فهي ، عموما ، تقضي عند حدود اختصاصها الانتاجي ولا تتوسع في تجاوز هذه الحدود . لكن التكتلات ، هي احتكارات تتجاوز هذه الحدود بشكل واسع وهكذا نشأت احتكارات تمول صناعات مختلفة من الورق والاحذية ، الى النفط والفولاذ . وتشتري اسهم اية شركة اصغر منها تصاب بالافلاس او تواجه المتاعب ــ بغض النظر عن الاختصاص الانتاجي لهذه الشركات ــ ومن ابرز هذه الاحتكارات ، شركة اي.ت.ت. (I. T. T.) التي تملك نفوذا كبيرا في مناطق كثيرة من العالم ، علاوة على احتكارها بضائع امريكية مختلفة ، ومن ابرز الادوار التي لعبتها ، دورها في الانقلاب الفاشي الذي اطاح بحكم اليندي والذي كسبت شهرة عالمية عن طريقه .

لقد توسعت هذه الظاهرة بسرعة اذهلت الاحتكارات التقليدية وارعبتها ، ولم يترك قانون (الحد من نفوذ الترستات) اثرا على نشاطاتها (في الواقع ، كان قانون الحد من نفوذ الترستات يطبق في الماضي ايضا فقط من اجل منع نشوء الترستات الجديدة والمنافسة مع الاحتكارات التقليدية) ومع ذلك ، حيث ان الفروع المحولة لم تكن تشمل بضاعة واحدة او مشتقاتها فان مصطلح « احتكار » لم يكن ينطبق على التكتلات من الناحية « القانونية » ، لكن ذلك لم يكفي لاسكات الراسماليين الاخرين ، فمارست الاحتكارات الاخرى التي تضم هؤلاء الراسماليين الضغوط على نكسن للمباشرة بالتحقيق الدقيق حول هذه الظاهرة الجديدة ، لكن نكسن اوقف التحقيقات بعد ان تلقى رشوة جيدة ، بحجة ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لا تملك كوادر كافية للتحقيق الدقيق في وضع هذه الشركة (شركة اي تي تي) ! اي بعبارة اخرى صريحة جدا ، كل شركة بلغ حجمها بقدر حجم الـ (اي تي تي) محصنة من اي تحقيق .

وبعد سقوط نكسن ، هنالك الان قرار يقضي بجر الشركة الى المحاكمة ، لكن لا ضير هناك في ان تعلموا بأن المحاكمة ستطول ، تخمينا ، بما لا يقل عن عشرة سنوات !

ومع ذلك ، وعلى رغم ان الاحتكارات التقليدية لم تستطيع الوقوف بوجه الـ (اي تي تي) فورا ، لكنها تمكنت من ايقاف التكتلات الاصغر ، على الاقل ، والاقلال من عددها وسرعة نموها حتى تبقى المسالة ضمن مجال تثبيت واحترام نفس الحدود التقليدية نسبيا .

والان، من خلال هذا التصوير المعقد عن اوضاع الاحتكارات يجب اضافة جهاز الاحتكارات الدولية المخيف التي تعمل رساميلها في بلدان مختلفة (امبريالية وغير امبريالية) وتحل الحكومات محل بعضها في بلدان اخرى ، وتطلب كل واحدة منها في هذه البقعة من العالم او تلك اتباع ــ سياسة خاصة ــ وهنا نستنتج اي جهاز معقد يقف في وجه شعوب العالم ، ومن الطبيعي ان لا يتوقع غير ذلك من اكبر قوة امبريالية في العالم .